تعزز موارد الصندوق المخصصة لتمويل التدخلات والمشاريع ذات الأولوية

«أولاد علي الغانم للسيارات» تسهم بـ 3 ملايين دولار في «الاستجابة الطارئة»

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن مساهمة شركة أولاد علي الغانم للسيارات بقيمة 3 ملايين دولار، لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، لتضاف إلى المساهمات الوطنية الداعمة للصندوق، وتسهم في تعزيز موارده المخصصة لتمويل التدخلات والمشاريع ذات الأولوية.

وأشار الصندوق، في بيان صحافي، إلى أن هذه المساهمة تمثل دعما مهما لمسيرة صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، وتعكس استمرار انضمام المؤسسات الوطنية من مختلف القطاعات الاقتصادية إلى المبادرة، بما يعزز قاعدة المساهمين ويوسع نطاق المشاركة في دعم أهداف الصندوق.

وأضاف الصندوق أن تواصل مساهمات مؤسسات القطاع الخاص يعكس مستوى التفاعل الذي حظيت به المبادرة منذ إطلاقها، ويسهم في توفير موارد إضافية يمكن توجيهها، وفق الأولويات المعتمدة، نحو الاحتياجات والمشاريع المقدمة من الجهات الحكومية المعنية، ولاسيما الأعمال المرتبطة بإصلاح وتأهيل المرافق والخدمات المتضررة.

وتعد شركة أولاد علي الغانم للسيارات من الشركات الكويتية البارزة في قطاع السيارات، وتمتلك تاريخا ممتدا في السوق المحلي، حيث تشمل أعمالها بيع وتوزيع السيارات وخدمات ما بعد البيع والصيانة وقطع الغيار، إلى جانب مجموعة من الأنشطة المرتبطة بقطاع السيارات، مستندة إلى خبرة طويلة وحضور راسخ في السوق الكويتي.

ويذكر أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة أطلق في الخامس من يوليو الماضي بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ليتولى الصندوق إدارته والإشراف على أعماله، بهدف توفير آلية تمويلية مرنة لدعم التدخلات والمشاريع ذات الأولوية، وتعزيز قدرة الدولة على التعامل مع الاحتياجات والظروف الطارئة بكفاءة وفاعلية.

صندوق الكويت للاستجابة الطارئة
KUWAIT EMERGENCY RESPONSE FUND

شركة أولاد علي الغانم للسيارات ش.م.ك.ع
Ali Alghanim Sons Automotive Company K.S.C.P

اللقاء يسلط الضوء على دور الربط الجوي المباشر في دعم السياحة والتجارة والاستثمار

«الجزيرة» ترحب بسفير جمهورية طاجيكستان

استقبلت طيران الجزيرة في مقرها خسرو ناظري، سفير جمهورية طاجيكستان الجديد لدى الكويت، وذلك في ظل دخول العلاقات بين الكويت وطاجيكستان مرحلة جديدة من التعاون الثنائي. وتركزت المناقشات حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الربط الجوي المباشر في دعم العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والسياحية المتنامية وتعزيز التواصل بين شعبي البلدين.

وشهدت العلاقات بين الكويت وطاجيكستان زخما ملحوظا خلال الأشهر الأخيرة، توج بافتتاح أول سفارة مقيمة لدولة الكويت في العاصمة الطاجيكية دوشنبه في يوليو 2026، وتعيين محمد راشد العميري أول سفير مقيم لدولة الكويت لدى طاجيكستان. وتبعت هذه الخطوة سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى الهادفة إلى توسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والقنصلي والثقافي والسياحي بين البلدين.

ولعبت طيران الجزيرة على مدى السنوات الأربع الماضية دورا مهما في تعزيز الربط الجوي بين البلدين.

ففي 29 ديسمبر 2022، أصبحت طيران الجزيرة أول شركة طيران تشغل رحلات مباشرة بين الكويت ودوشنبه. ومنذ إطلاق الخط، سيرت الشركة ما يقارب 600 رحلة ونقلت أكثر من 87 ألف مسافر، بما ساهم في تعزيز الروابط بين البلدين.

وإلى جانب خدمة حركة السفر المباشر بين الكويت وطاجيكستان، توفر الرحلات من دوشنبه خيارات الترانزيت ليواصل المسافرون سفرهم إلى مختلف الوجهات التي تخدمها طيران الجزيرة في الشرق الأوسط وآسيا، وذلك عبر الكويت. وتشمل خيارات الربط وجهات في المملكة العربية السعودية ودول الخليج والهند، ما يعزز دور الكويت كبوابة للمسافرين القادمين من آسيا الوسطى، ويوفر خيارات ربط مهمة للمسافرين إلى المملكة العربية السعودية لأداء العمرة.

وناقش الجانبان خلال اللقاء الإمكانات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها طاجيكستان وجاذبيتها المتنامية للمسافرين من الكويت والمنطقة. فبجبالها وبحيراتها ومناظرها الطبيعية الخلابة، إلى جانب تاريخها العريق وتراثها الثقافي الغني، تعد طاجيكستان وجهة مميزة للعائلات الكويتية والجاليات المقيمة ومحبي الطبيعة والمغامرات والمسافرين الباحثين عن تجارب جديدة في آسيا الوسطى.

كما بحثت النقاشات الثنائية الأخيرة فرص توسيع التعاون السياحي والتبادل الثقافي والأكاديمي، إلى جانب المبادرات والفعاليات المشتركة، بما يسهم في توطيد الروابط بين شعبي الكويت وطاجيكستان.

وقال السفير خسرو ناظري، سفير جمهورية طاجيكستان لدى دولة الكويت: «تدخل العلاقات بين طاجيكستان والكويت مرحلة جديدة ومهمة في ظل توسع التواصل بين حكومتي البلدين ووجود فرص كبيرة لتوسيع التعاون في مجالات السياحة والتجارة والاستثمار والثقافة والتعليم. ويأتي افتتاح سفارة مقيمة لدولة الكويت في دوشنبه كمحطة مهمة تعكس متانة العلاقات بين بلدينا وطموحنا المشترك لتطويرها بشكل أكبر».

وأضاف ناظري: «يعد الربط الجوي المباشر عنصرا أساسيا في تقريب المسافات والعلاقات بين بلدينا وشعبينا. وقد لعبت طيران الجزيرة دورا مهما بصفتها أول شركة طيران تطلق رحلات مباشرة بين الكويت ودوشنبه، ما أتاح فرصا جديدة للسياحة والأعمال والتواصل بين الشعبين. ونتطلع إلى العمل معا للترويج لطاجيكستان كوجهة سياحية وتعزيز الربط بينها وبين الكويت والمنطقة بشكل أوسع».

كما تناولت النقاشات الفرص المتاحة لتشجيع المزيد من التواصل والتعاون بين المستثمرين والشركات الكويتية وطاجيكستان.

من جانبه، رحب براثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، بالسفير، قائلا: «تشهد العلاقات بين الكويت وطاجيكستان تطورا سريعا، ويلعب قطاع الطيران دورا مهما في دعم هذا التطور، حيث كان لنا الفخر في طيران الجزيرة بأن نكون أول شركة طيران تربط الكويت ودوشنبه مباشرة في عام 2022، ومنذ ذلك الحين شغلنا ما يقارب 600 رحلة ونقلنا أكثر من 87 ألف مسافر على هذا الخط».

الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة براثان باسوباثي وسفير جمهورية طاجيكستان لدى دولة الكويت خسرو ناظري وناصر العبيد في صورة جماعية

براثان باسوباثي والسفير خسرو ناظري في صورة جماعية مع ممثلي سفارة جمهورية طاجيكستان

20٪ خصماً فورياً إضافياً ومكافآت استثنائية

«الوطني» يُطلق عرض «العودة إلى المدارس» الحصري بالتعاون مع «إكسايت»

في إطار حرصه المستمر على تقديم أفضل العروض والمزايا لعملائه ومواكبة احتياجاتهم في مختلف المواسم والمناسبات، أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق عرض «العودة إلى المدارس» الحصري بالتعاون مع «إكسايت»، والذي يتيح للعملاء الاستفادة من خصم فوري إضافي بنسبة 20٪ عند التسوق عبر تطبيق «إكسايت» أو موقعها الإلكتروني المخصص، وذلك خلال الفترة من 27 إلى 29 أغسطس الجاري.

ويمنح العرض عملاء بنك الكويت الوطني من حاملي بطاقات Visa الائتمانية أو مسبقة الدفع المؤهلة فرصة الحصول على خصومات فورية على مجموعة واسعة من المنتجات التي يحتاجها الطلبة وأولياء الأمور استعدادا للعام الدراسي الجديد، تشمل أجهزة الكمبيوتر المحمولة (Laptops) وملحقاتها، وشاشات الكمبيوتر، وبرامج Microsoft Office، والطابعات وملحقاتها وأحبارها، ووحدات التخزين الخارجية وذاكرات الفلاش، وأجهزة العرض (Projectors)، والأجهزة اللوحية (Tablets)، والهواتف النقالة.

يسري العرض عند حد أدنى للشراء يبلغ 50 دينارا كويتيا، فيما يصل الحد الأقصى للخصم إلى 20 دينارا كويتيا لكل عملية شراء، على أن يكون متاحا لأول 350 عميلا يوميا خلال فترة الحملة. ولا تقتصر مزايا العرض على الخصم الفوري الإضافي، إذ يمكن للعملاء كذلك الاستفادة من المكافآت الحصرية المرتبطة ببطاقاتهم عند إجراء عمليات الشراء المؤهلة، حيث يحصل حاملو بطاقة KWT Visa Infinite الوطني الائتمانية على استرداد بنسبة 10٪ من قيمة مشترياتهم على شكل نقاط NBK KWT، فيما يحصل حاملو بطاقات Visa الوطني ـ الخطوط الجوية الكويتية (نادي الواحة) المؤهلة على ما يصل إلى 3 أميال نادي الواحة مقابل كل دينار كويتي يتم إنفاقه، بينما يكسب حاملو بطاقة Visa Signature الوطني أفيوس مسبقة الدفع 3 نقاط Avios مقابل كل دينار كويتي يتم إنفاقه.

وفي هذه المناسبة، قال مساعد نائب الرئيس ـ إدارة البطاقات في بنك الكويت الوطني، أنور البلام: «يحرص بنك الكويت الوطني على تقديم عروض استثنائية وحملات نوعية تضيف قيمة حقيقية لعملائه وتواكب احتياجاتهم وتطلعاتهم في مختلف المواسم والمناسبات على مدار العام. ويأتي عرض العودة إلى المدارس بالتعاون مع «إكسايت» في هذا الإطار، ليمنح العملاء فرصة الاستفادة من خصومات فورية ومزايا حصرية عند شراء المستلزمات والأجهزة التقنية اللازمة لأبنائهم استعدادا للعام الدراسي الجديد».

وأضاف: «تعد فترة العودة إلى المدارس من الفترات المهمة التي تشهد زيادة في الطلب على الأجهزة الإلكترونية والتقنيات التعليمية التي أصبحت جزءا أساسيا من العملية التعليمية الحديثة، لذلك حرصنا على توفير عرض متكامل يجمع بين التوفير الفوري والمكافآت الإضافية، بما يتيح لعملائنا تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مشترياتهم والاستمتاع بقيمة أكبر عند استخدام بطاقات الوطني عبر القنوات الرقمية لـ«إكسايت»».

وأكد البلام أن هذا العرض لا يقتصر على الخصومات الفورية فقط، بل يتيح للعملاء الاستفادة من منظومة متكاملة من المكافآت التي توفرها مجموعة من بطاقات الوطني Visa الوطني الائتمانية ومسبقة الدفع، بما يضمن تجربة تسوق أكثر قيمة ومكافآت تناسب أنماط الإنفاق المختلفة. ويواصل بنك الكويت الوطني تعزيز شراكاته الاستراتيجية مع أبرز العلامات التجارية الرائدة في السوق، لتقديم عروض حصرية ومبتكرة توفر مزايا حقيقية لعملائه وتمنحهم أفضل قيمة مقابل إنفاقهم، بما يعكس التزامه الدائم بالارتقاء بتجربتهم المصرفية ومكافأتهم على اختيارهم لبنك الكويت الوطني كشريكهم المصرفي المفضل.

أنور البلام

أسواق العقار الخليجية ستظل ضمن مرحلة الاستقرار خلال النصف الثاني من 2026

«المركز»: السوق العقاري الكويتي يحافظ على استقراره

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» أحدث تقاريره حول توقعات القطاع العقاري للنصف الثاني من عام 2026، مقدما تحليلا شاملا لأداء الأسواق العقارية في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويستعرض التقرير أداء الأسواق العقارية في الدول الثلاث خلال النصف الأول من عام 2026. كما يقيم أبرز التوجهات المتوقع أن تؤثر في نشاطها خلال الفترة المتبقية من العام. ويشير إلى أن التوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الإنشاء وتشدد شروط التمويل أسهمت في تباطؤ زخم الأسواق العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن مقوماتها الأساسية لا تزال تتسم بالمرونة.

ويتوقع «المركز» أن تظل أسواق العقار الخليجية ضمن مرحلة الاستقرار خلال النصف الثاني من عام 2026، مدعومة بمتانة مؤشرات الاقتصاد الكلي، رغم تباطؤ الزخم مقارنة بالنصف الأول من العام. ومن المتوقع أن تواصل السياسات الحكومية والاستثمارات في البنية التحتية والنمو السكاني وجهود التنويع الاقتصادي دعم الطلب على المدى الطويل، فيما يرجح أن تكون الأصول المكتبية والصناعية واللوجستية من بين القطاعات الأفضل أداء على مستوى المنطقة.

حافظ السوق العقاري في دولة الكويت على استقراره خلال النصف الأول من عام 2026 رغم تباطؤ النشاط الاستثماري، حيث تراجعت القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية بنسبة 5,9٪ على أساس سنوي، في حين ارتفع عدد الصفقات بنسبة 1,7٪، بما يعكس استمرار متانة الطلب الأساسي في السوق.

كما ارتفع عدد الصفقات السكنية بنسبة 7,5٪ على أساس سنوي، مدعوما جزئيا بالمبادرات الحكومية الإسكانية وتنامي قائمة المشاريع السكنية المخطط لها، والتي تضم أكثر من 140 ألف وحدة. وفي الوقت نفسه، واصل العقار الاستثماري الاستفادة من دوره كأداة للتحوط من التضخم في ظل حالة عدم اليقين الإقليمية.

وبالنظر إلى النصف الثاني من عام 2026، يتوقع «المركز» أن يحافظ السوق العقاري الكويتي على استقراره، وهو ما تعكسه درجة مؤشر القطاع العقاري الكلي «للمركز» البالغة 3,0 من أصل 5,0. ومن المتوقع أن تسهم الإصلاحات الإسكانية واللوائح المتعلقة بالأراضي الفضاء ومبادرات إقامة المستثمرين في تعزيز المقومات الأساسية للسوق على المدى الطويل، فيما يواصل القطاعان التجاري واللوجستي الاستفادة من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، وارتفعت مبيعات العقارات التجارية بنسبة 34,4٪ على أساس سنوي، بما يشير إلى استمرار الطلب في هذا القطاع.

يواصل السوق العقاري في المملكة العربية السعودية توفير فرص جاذبة ضمن فئات رئيسية من الأصول، مدعوما بمبادرات رؤية السعودية 2030 وإصلاحات تملك الأجانب واستمرار الطلب الناتج عن برنامج المقرات الإقليمية للشركات العالمية.

وواصل سوق المكاتب من الفئة «أ» في الرياض أداءه القوي، مع استقرار معدلات الإشغال عند نحو 98٪ وارتفاع إيجارات المكاتب المتميزة بنسبة 5,5٪ على أساس سنوي. وجاء ذلك مدعوما بانتقال أكثر من 700 مقر إقليمي إلى المملكة، متجاوزا المستهدف المحدد ضمن رؤية السعودية 2030.

كما حافظت الأصول الصناعية واللوجستية على زخم قوي، حيث ارتفعت الإيجارات الصناعية في المراكز الرئيسية بنسبة 9,9٪ في الدمام و5,3٪ في جدة. ويواصل القطاع الاستفادة من إعادة تشكيل مسارات التجارة واستدامة النشاط الاقتصادي غير النفطي. وفي الوقت نفسه، ظلت المقومات الأساسية لقطاع التجزئة قوية، مع ارتفاع إيجارات مراكز التسوق الإقليمية الكبرى في جدة بنسبة 13,0٪ على أساس سنوي، في ظل استمرار الوجهات القائمة على التجارب في استقطاب طلب المستهلكين.

ومن المتوقع أن تواصل مبادرات رؤية السعودية 2030 وإصلاحات تملك الأجانب والطلب الناتج عن برنامج المقرات الإقليمية دعم الأصول المكتبية واللوجستية. كما يرجح أن تظل المكاتب من الفئة «أ» والمرافق اللوجستية ومشاريع الإسكان الميسر والتطويرات المرتبطة بالسياحة من بين القطاعات الأفضل أداء.

لا يزال السوق العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة قويا رغم اعتدال النشاط في أعقاب التوترات الجيوسياسية الإقليمية الأخيرة، إذ ينتقل السوق إلى وتيرة نمو أكثر توازنا بعد فترة ممتدة من التوسع.

وفي حين يشهد السوق السكني في دبي تباطؤا، تواصل أبوظبي تسجيل مستويات صحية من الطلب، إذ بلغت قيمة الصفقات السكنية، على سبيل المثال، نحو 44 مليار درهم إماراتي خلال الربع الأول من عام 2026.

وتظل الأصول المكتبية والصناعية واللوجستية من بين القطاعات الأفضل أداء في السوق. فقد ارتفعت إيجارات المكاتب المتميزة في دبي بنسبة 17,2٪ على أساس سنوي، بالتزامن مع نمو إيجارات المكاتب من الفئتين «أ» و«ب» بنسبة 19,0٪ و23,4٪ على التوالي.

وفقاً لنتائج دراسة شركة إبسوس الأولى من نوعها: «العلامات التجارية الأكثر تأثيراً في الكويت 2026»

«تويوتا» تتصدر قطاع السيارات في الكويت كأكثر العلامات التجارية تأثيراً

أعلنت شركة مؤسسة محمد ناصر الساير وأولاده أن علامة تويوتا التجارية قد حصدت لقب العلامة التجارية الأكثر تأثيرا بقطاع السيارات في الكويت لعام 2026، وذلك وفقا لنتائج دراسة «العلامات التجارية الأكثر تأثيرا في الكويت 2026» (Most Influential Brands ـ MIB) التي أعدتها شركة إبسوس العالمية الرائدة في أبحاث السوق. وأجرت إبسوس الدراسة خلال شهر يناير 2026، حيث شملت استطلاع آراء 1489 شخصا من البالغين المقيمين في الكويت ممن تبلغ أعمارهم 18 عاما فما فوق عبر مقابلات شخصية مدعومة بالحاسوب، مع مواءمة النتائج وفقا للبيانات السكانية الرسمية لضمان تمثيلها للمجتمع الكويتي. وتناولت الدراسة تقييم 98 علامة تجارية محلية وعالمية ضمن 15 فئة مختلفة، استنادا إلى ستة محاور رئيسية تقيس مدى تأثير العلامة التجارية، وهي: الموثوقية، والريادة، والمسؤولية المؤسسية، والتفاعل، والمنفعة، والتعاطف.

وفي قطاع السيارات، جاءت تويوتا في صدارة العلامات التجارية الأكثر تأثيرا، ما يعكس مستويات الثقة العالية التي تحظى بها لدى العملاء، إلى جانب سمعتها الراسخة في الاعتمادية والجودة، وحضورها القوي والمتواصل في السوق الكويتي على مدى عقود.

وأظهرت نتائج الدراسة أن عاملي الموثوقية والريادة شكلا أبرز الدوافع المؤثرة في بناء مكانة العلامات التجارية لدى المستهلكين في الكويت، يليهما كل من التفاعل والمسؤولية المؤسسية، ما يؤكد أهمية العلامات التجارية التي تتمتع بالاعتمادية والابتكار والقدرة على تلبية احتياجات عملائها والاستجابة لتطلعاتهم.

وبهذه المناسبة، قال بدر فيصل الساير ـ مدير أول التسويق لعلامة تويوتا في مجموعة الساير: «يمثل هذا التكريم من شركة إبسوس دليلا على الثقة الكبيرة التي يواصل مجتمعنا الكويتي منحها لعلامة تويوتا، وهو مصدر فخر كبير لنا جميعا. وعلى مدار عقود، حرصت مجموعة الساير على تجسيد وعد تويوتا المتمثل في الجودة والاعتمادية والابتكار، وتقديمه لكل عميل نخدمه في الكويت».

وأضاف ان هذا الإنجاز يعكس التزام المجموعة المستمر بتقديم أفضل تجربة للعملاء وتعزيز العلاقة المبنية على الثقة طويلة الأمد معهم.

وتؤكد مجموعة الساير أنها ستواصل البناء على هذا الإنجاز من خلال تعزيز جهودها في ترسيخ ثقة العملاء، ودعم الابتكار في المنتجات والخدمات، والمشاركة الفاعلة في المبادرات المجتمعية، بما يتماشى مع رؤية تويوتا العالمية الرامية إلى توفير التنقل للجميع والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة.